

اثر الحاكمية المؤسسية على أداء المصارف الخليجية: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبد المطلب محمد السرطاوي. دكتوراة محاسبة، استاذ المحاسبة المساعد، جامعة دلمون – مملكة البحرين.

د. علام محمد موسى حمدان. دكتوراة محاسبة، استاذ المحاسبة المساعد، الجامعة الأهلية – مملكة البحرين.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تعليمات الحاكمية المؤسسية على أداء المصارف الخليجية، وكذلك بيان فيما إذا كان لطبيعة العمل المصرفي (إسلامي، وتقليدي) أثر على هذا الأداء. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثان بتحليل البيانات المالية الصادرة خلال العام (٢٠١٠) لـ (٣٥) مصرفاً إسلامياً، وتقليدياً عاملة في منطقة الخليج العربي، وقد تم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وبينت النتائج بأن للحاكمة المؤسسية أثراً في العائد على الاستثمار، وفي العائد على الأصول، وعلى صافي هامش الربح بدلالة إحصائية، ولم يكن لها تأثير دال إحصائياً على القيمة السوقية المضافة للمصرف، وكذلك لم يكن لنوع العمل المصرفي أي دلالة إحصائية على الأداء المالي والتشغيلي للمصرف. وعلى ضوء هذه النتائج أوصى الباحثان الجهات الرقابية بضرورة تفعيل تطبيق الحاكمية المؤسسية ذات الخصائص الإسلامية بصفتها ميزة تنافسية تمتاز بها المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية؛ الأداء المالي؛ الأداء التشغيلي؛ المصارف الإسلامية؛ المصارف التقليدية؛ الأزمة المالية العالمية.

The impact of Corporate Governance on GCC Listed Banks Performance

Dr. Abd Almuttaleb M. A. Al-Sartawi, Delmon University, Bahrain

Dr. Allam M. Hamdan, Ahlia University, Bahrain

Abstract:

This study aims at investigating the effect of corporate governance on the financial and operational performance of (35) listed banks in the GCC financial markets during 2010. In addition, the study investigates if there is a difference in financial and operational performance related to the banks characteristics -Islamic banks / non-Islamic banks-. The results indicate that corporate governance has significantly affecting the –ROI, ROA, NPM- and no longer affecting MVA. Additionally the study concluded that there is no statistically significant effect for the characteristics of banks - Islamic and non- Islamic – on the performance of the mentioned banks. According to the results researchers recommended regulators to promote and implementing Islamic corporate governance.

Keywords: Corporate Governance; Financial Performance; Operational Performance; Islamic banks; Non-Islamic banks; Global financial crisis.

مقدمة الدراسة:

منذ ظهور حالات الفشل في كبريات الشركات العالمية الأمريكية في بداية القرن الحالي تبلور مفهوم ودور الحاكمية المؤسسية في التأثير على الأداء المالي للشركات، فلقد ارتبط مفهوم الحاكمية المؤسسية بالعولمة والأزمات الاقتصادية والمالية. وقد أدى هذا المصطلح إلى نقل تركيز صانع القرار الاستثماري من إستراتيجية تحليل المخاطر إلى إستراتيجية جودة التقارير المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وغالبا ما ارتبطت الإستراتيجية الأولى بأزمات الأسواق الناشئة إلا أنها ارتبطت في الآونة الأخيرة بأزمات الأسواق المتقدمة، مما أدى إلى ظهور مفهوم الحاكمية المؤسسية بشكل واضح (الجعدي، ٢٠٠٧).

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن التطبيق الجيد للحاكمة المؤسسية ينعكس على خفض المخاطر في المؤسسة، وعلى تداول أسهمها في الأسواق المالية، ورفع قيمة هذه الأسهم (Brown and Caylor, 2004) حيث أنها تولد قيمة مضافة تنعكس بشكل ضمني على سعر السهم، وتحسن كذلك من نوعية الخدمات والسلع، وترفع من سوية القيادة الإدارية، وتحسن من نوعية الإفصاح بما يعزز من ثقة مستخدمي التقارير المالية (الجعدي، ٢٠٠٧).

ولم يكن العمل المصرفي الخليجي بشكل عام بمعزل عن تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية إلا أنه وبالرغم من ذلك ظهرت الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٧ في كبريات البنوك العالمية كنتيجة حتمية لطبيعة عملياتها المالية. ويعزى ذلك إلى جملة من الأسباب في مقدمتها الانفتاح الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، واعتمادها على صادراتها النفطية في تمويل أنشطتها الاقتصادية (دحدح، ٢٠١٠). وأكدت العديد من الدراسات كذلك بأن العمل المصرفي الخليجي الإسلامي أيضا تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك بسبب شح السيولة في الأسواق، والضغوط المتصاعدة على سوق العقار في دول مجلس التعاون الخليجي، وحركة التصحيح الحادة في أسواق الأسهم الإقليمية، وبعض الاستثمارات التي قامت بها المؤسسات المالية الإسلامية في شركات وعقارات أمريكية أو أوروبية (الخولي، ٢٠٠٩). إلا أن حجم تأثير العمل المصرفي الإسلامي كان محدودا مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي الأمر الذي حدا بالعديد من الدول إلى التوسع في تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامية باعتبارها بديلا ناجحا في مواجهة الأزمات المالية العالمية، ورغبة من المتعاملين في تطبيق الصيغ الإسلامية، نظرا لسعي المصارف الإسلامية لتوسيع قاعدة العمل الإسلامي الحلال.

بناء على ما سبق فإنه لا بد من العمل على إيجاد مجموعة من القواعد الضابطة للعمل المصرفي الإسلامي، وبيان أثر مثل هذه القواعد على الأداء المالي للعمل الإسلامي، ولعل من أبرز هذه القواعد تعليمات الحاكمية المؤسسية وخصوصا مع تزايد المطالب نحو تفعيل تطبيقها بشكل أكثر وضوحا في المصارف الإسلامية، وخصوصا كون المصارف الإسلامية تتمتع بوجود هيئات الرقابة الشرعية التي من شأنها إضافة أبعاد جديدة على خصائص الحاكمية المؤسسية مقارنة بالمصارف التقليدية مما يعزز من ثقة مستخدمي التقارير المالية، وينعكس على الأداء المالي للمصارف الإسلامية ككل. وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى بيان أثر تعليمات الحاكمية المؤسسية ممثلة بخصائص مجلس الإدارة، وخصائص هيئات الرقابة الشرعية على الأداء المالي

والتشغيلي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة الدراسة في سعيها لتحديد اثر خصائص الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف - الإسلامية، والتقليدية- العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصا كون هذه المصارف تعمل في ظل بيئات تشريعية تتبنى تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية، ولكون المصارف الإسلامية لها مجموعة من التعليمات الخاصة وذلك طبقا لطبيعة عملياتها المصرفية التي تسعى من خلالها إلى استبعاد المعاملات المالية الربوية؛ حيث أنها تطبق مبدأ عدم التعامل بالفائدة لا أخذًا ولا عطاءً (خصاونة والحنيطي، ٢٠٠٩).

وكذلك فان هذه المصارف استحدثت بداخلها ما يعرف بدوائر الرقابة الشرعية، وهيئات الرقابة الشرعية، والمراقب الداخلي الشرعي، والتي تبت في حرمة أو عدم حرمة العقود التي تبرمها المصارف الإسلامية مما يضيف بعدا جديدا لأبعاد الحاكمية المؤسسية لا يوجد مثله في المصارف التقليدية.

وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

- هل يوجد اثر لخصائص الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الخليجية؟

- هل يوجد اثر لطبيعة العمل المصرفي - إسلامي، تقليدي - على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الخليجية؟

أهمية الدراسة:

إن ظهور الأزمة المالية العالمية أدى إلى تغيير وجهة نظر المستثمرين تجاه الاستثمار بالمصارف التقليدية، ودفعهم للبحث عن مصادر أكثر أمنا واثرا لاستثمار أموالهم، بل إن مخرجات العمل الإسلامي تحمل في ثناياها أبعاد أخلاقية كمشاركة الربح والخسارة، والمسؤولية الاجتماعية والتعاونية بين طرفي العقد الاستثماري (الوادي وخريس، ٢٠٠٩). وتعتبر هذه القيم الأخلاقية السابقة مستمدة من التعاليم السماوية التي تقوم عليها شريعة الإسلام، وهذا يختلف عن النظام الرأسمالي الذي لا يهتم بالبعد الأخلاقي ويرى البعض كذلك بأن طبيعة العلاقة الجدلية بين المفاهيم الأخلاقية والأنظمة الاقتصادية كانت تعتبر السبب الحقيقي من وراء الأزمة المالية على اعتبار عدم اهتمام النظام الرأسمالي بالمسؤوليات الاجتماعية والتعاونية بين الأفراد لكونه نموذجا مجردا من القيم الأخلاقية (زريق والخطيب، ٢٠٠٩).

وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في سعيها لتسليط الضوء على اثر تعليمات الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، وذلك من خلال بيان أثر تلك التعليمات على كل من المصارف الإسلامية والتقليدية.

وذلك على اعتبار أن مثل هذه التعليمات تختلف ما بين المصارف الإسلامية والتقليدية كون المصارف الإسلامية تعمل وفق تعليمات إضافية تتمثل بضرورة إضفاء البعد الشرعي على المعاملة المالية من خلال لجان الرقابة الشرعية، والمراقبين الشرعيين قبل اعتمادها، وهذا بدوره يعزز من الإجراءات الرقابة المطبقة على المعاملات المالية المنسجمة مع الشريعة الإسلامية مقارنة بتلك المطبقة في المصارف التقليدية. الأمر الذي من شأنه توضيح الحاكمية المؤسسية الإسلامية - كجان الرقابة الشرعية في تحديد نوعية المعاملات المالية المنسجمة مع الشريعة الإسلامية- الأمر الذي يقدم دليلاً إضافياً لهم تجاه الاستثمار في هذه المصارف، للمستثمرين بما يسهم في تعزيز قناعاتهم نحو الإقبال على العمل المصرفي الإسلامي ولكون هذه المصارف تهتم بالأبعاد الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية، ولكونها تقوم على البعد التكافلي والتشاركي في حالة الربح أو الخسارة، وتطبق مفهوم إمهال المدين المعسر دون ترتيب أية فوائد على التأخر بالسداد كما هو الحال في المصارف التقليدية.

وكذلك فإن نتائج هذه الدراسة تساعد الجهات الرقابية العاملة في مجال العمل المصرفي الإسلامي في زيادة التركيز على الخصائص الرقابية المميزة للعمل المصرفي الإسلامي عنها في المصارف التقليدية، وكذلك تساعد الجهات الحكومية والاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي في زيادة مراقبة العمل المصرفي الإسلامي لتنميته ومنع استغلاله من ناحية شكلية من قبل المصارف الأخرى التي تسعى إلى البحث عن بدائل استثمارية لمواجهة أزماتها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى بيان اثر تعليمات الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الإسلامية العاملة في دول مجلس الخليج العربي مقارنة بالمصارف التقليدية كهدف رئيسي تندرج تحته الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على اثر خصائص الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الخليجية.

٢- التعرف على اثر طبيعة العمل المصرفي - الإسلامي، التقليدي- على الأداء المالي، والتشغيلي للمصارف الخليجية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعتبر ظهور المصارف الإسلامية نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، إذ إن إنشاء مصارف إسلامية تنسجم مع تعاليم سماوية سمحة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية يعتبر خروج عن فكرة العمل المصرفي التقليدية الهادفة إلى تعظيم قيمة المنافع والاستثمارات الفردية بغض النظر عن القيم الاجتماعية المتمثلة في تحقيق العدالة والموازنة بين حاجات المجتمع والأفراد (عبد الجليل وحسن، ٢٠٠٥). ويرى البعض بأن طبيعة النظام الرأسمالي الذي تعمل وفقه البنوك التقليدية والتي تسعى بدورها إلى توسيع قاعدة زبائنها والتوسع في منح القروض الائتمانية بشتى أشكالها بهدف تعظيم ربحيتها أدى إلى ظهور الأزمة المالية العالمية (الساعاتي، ٢٠٠٨) في مطلع العام ٢٠٠٧ نتيجة لقيام العديد من البنوك بمنح قروض عقارية وإعادة تمويل

هذه القروض بضمان نفس العقارات وعجز المقترضين عن سداد أصل القروض، والفوائد المترتبة عليها (الخولي، ٢٠٠٩). ويعتبر الإفراط في شراء سندات الدين الربوية وبيعها بمعدلات فوائد متباينة، وعجز شركات التأمين عن سداد الالتزامات المترتبة عليها نتيجة لعدم قدرة أصحاب العقارات على السداد، وما صاحبه من انخفاض حاد في قيم العقارات من الأسباب المحركة للازمة (بلعباس، ٢٠٠٩)، الأمر الذي حدا بالمودعين المحليين والمستثمرين الأجانب للإقبال على سحب أموالهم من البنوك واستثماراتهم، وما رافقه من عجز البنوك على السداد أدى إلى قيام البنوك بإعلان إفلاسها (بلوفي، ٢٠٠٨).

ويرى البعض بأن الأسباب الحقيقية للازمة تعود إلى أن البنوك التقليدية عند قيامها بتمويل القروض أو ممارسة عملها لا تأخذ بعين الاعتبار تحمل أي جزء من الخسائر وهذا بعكس النظام المالي الإسلامي الذي يعتبر كل من البنك والزبون شركاء في الربح والخسارة (شابرا، ٢٠٠٩). وكذلك فإن المتأمل في العمل المصرفي الإسلامي يلحظ بان البنوك الإسلامية لا يتوفر لديها ما يعرف بالملاذ الأخير الأمر الذي ينعكس على طبيعة عملياتها المالية ويجعلها أكثر حذرا في تنفيذ العمل مقارنة بالمصارف التقليدية التي تعتمد على احتياطاتها المودعة لدى البنك المركزي على اعتبار بان البنك المركزي سيوفر السيولة الملائمة وفي الوقت الملائم لإنقاذ البنوك و عدا عن ذلك سيادة مفهوم الغاية تبرر الوسيلة كلها أسباب أدت إلى توسع البنوك التقليدية في عمليات الإقراض بهدف تعظيم الربحية على أساس زيادة حجم الفوائد الربوية دون الاهتمام بالقيم الإنسانية الأمر الذي أدى إلى تعاضم الأزمة المالية (شابرا، ٢٠٠٩، و رزيق والخطيب، ٢٠٠٩).

مما سبق يتبين لنا بأن غياب الضوابط الحاكمة للعمل المصرفي أو المرونة المفرطة في تطبيقها، وعدم الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية وتطبيقها بشكل فعال كانت الأسباب الحقيقية من وراء الأزمة المالية العالمية (الهوراني، ٢٠٠٩). إذ أن التطبيق الجيد للحاكمية المؤسسية يحسن من جودة عمليات الرقابة على العمليات التي تقوم بها المنشأة وكذلك يحسن من طريقة إدارتها (MacMillan and Downing, 1999) مما ينعكس بشكل ايجابي على نتائج عملها ويعزز من ثقة المستثمرين بالقوائم المالية ويحسن من عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وكذلك تدفع الحاكمية المؤسسية الجيدة الشركات نحو الاهتمام بالمسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقها حيال مجتمعاتها (الهوراني، ٢٠٠٩). وكذلك فإن الحاكمية المؤسسية تساعد على خفض المخاطر في المؤسسة، وتساعد على تداول أسهما في الأسواق المالية، ورفع قيمتها (Brone & Caylor, 2004). وفي هذا الصدد فقد أشار (Coombes & Wong 2004) إلى أن ما نسبته ٨٠% من المستثمرين يرغبون في الاستثمار لدى شركات تتمتع بمستوى حاكمية مؤسسية جيد، وكذلك فإن مستوى جودة الحاكمية المؤسسية يعادل في الأهمية القوائم المالية المنشورة للشركات بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

وعليه فإن التطبيق الجيد للحاكمية المؤسسية يحد من الآثار التي قد تسببها الأزمات المالية، فقد أشارت دراسة (صيام، ٢٠٠٩) الهادفة إلى اختبار اثر الحاكمية المؤسسية على الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على الشركات المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية، بأن

تطبيق الحاكمية المؤسسية اثر بشكل ايجابي على الحد من أثر الأزمة المالية العالمية على الشركات المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية. وبينت كذلك ضرورة وأهمية تفعيل الدور الرقابي الحكومي على الجهاز المصرفي، ونادت كذلك بضرورة تفعيل تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الحاكمية المؤسسية لتحسين جودة الإفصاح وحماية مصالح المستثمرين الصغار بحيث يتم تنظيم آليات الاستثمار بعيدا عن المغالاة. وفي هذا الصدد بينت دراسة (الخنق، ٢٠٠٩) التي تم إجراؤها في ماليزيا إلى أن تطبيق الحاكمية المؤسسية كان له الأثر الكبير في تخفيض آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي الماليزي. وكذلك لعب الفكر القائم على التطبيق الصارم لمفاهيم الحاكمية الإسلامية الشرعية، وحوكمة المصارف إضافة إلى الضبط والمتابعة الحكومية دورا مهما في إرساء قواعد ومواثيق سلوكية ساهمت في تحقيق الشفافية وحماية الحقوق. وقد خلصت الدراسة إلى أن التطبيق الجيد لمبادئ الحاكمية المؤسسية إذا ما تم انجازها بشكل سليم؛ فإنها ستساعد الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على حد سواء في رفع وتحفيز مستوى الأداء، وتساعد كذلك على وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً.

ومع ظهور الأزمة المالية العالمية وتنامي الطلب على العمل المصرفي الإسلامي برز دور النظرية الاقتصادية الإسلامية في الحد من الأزمات المالية العالمية وتحقيق الاستقرار المالي (بلوفي، ٢٠٠٩)، من خلال التركيز على دور العمل المصرفي الإسلامي في تطبيق أبعاد هذه النظرية. فقد بينت دراسة (Martin Čihák and Heiko Hesse, 2008) التي تم إجراؤها على مجموعة واسعة من المصارف الإسلامية والتقليدية حول العالم، إلى أن المصارف الإسلامية ذات الحجم الصغير أكثر استقراراً من نظيرتها التقليدية كبيرة وصغيرة الحجم. ولم تكن المصارف الإسلامية كبيرة الحجم تتمتع بالاستقرار الكافي مقارنة بباقي المصارف الأخرى وذلك بسبب محدودية الوسائل المستخدمة في ضبط الائتمان. وقد اتفقت دراسة (Sufian & Abdul Majid, 2008) مع النتائج السابقة إذ بينت بان البنوك الإسلامية لم تستفد من وفورات الحجم بسبب محدودية الوسائل الاستثمارية أمامها مقارنة بنظيرتها التقليدية ولكن مثل هذا الأمر لا يعود إلى قصور العمل المصرفي الإسلامي وإنما يمكن رده إلى ضعف الخبرات الإدارية والرقابية على العمليات المصرفية مما يسترعي اهتمام أكبر من واضعي السياسات الإدارية والمصرفية لجعلها أكثر تنافسية وجاذبية للمستثمرين من دون الإخلال بقواعد العمل المصرفي الإسلامي.

فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على مشكلة وأهداف الدراسة وعلى ما تناولته في إطارها النظري فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لخصائص الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الخليجية.

- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة العمل المصرفي - إسلامي، تقليدي- على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الخليجية.

منهجية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف المؤسسة والعاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولأغراض هذه الدراسة فإنه تم اقتصار عينة الدراسة على المصارف المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، وبورصة البحرين للأوراق، والسوق المالي السعودي والتي تمكن الباحثان من الاطلاع على بياناتها المالية المنشورة نهاية العام ٢٠١٠. وبلغ عدد المصارف الداخلة في عينة الدراسة ٣٥ مصرفاً إسلامياً وتقليدياً، وكان معيار إدراج المصارف الإسلامية ضمن العينة يعتمد على توفر المعلومات المتعلقة بخصائص هيئة الرقابة الشرعية، كعدد أعضاء الهيئة، وخبرة أعضاء الهيئة الرقابية، وتحصيلهم العالمي، وعدد اجتماعاتهم خلال العام.

نماذج الدراسة:

من اجل اختبار فرضيات الدراسة فقد تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة لعام ٢٠١٠ لعينة من المصارف العاملة بمنطقة الخليج العربي مكونة من ٣٥ مصرفاً إسلامياً وتقليدياً. وقد تم قياس اثر المتغير المستقل الحاكمية المؤسسية على المتغيرات التابعة الأداء المالي والتشغيلي بحيث يعبر كل من القيمة السوقية المضافة (MVA)، والعائد على الاستثمار (ROI) عن الأداء المالي للمصرف، وتعبر قيمة صافي هامش الربح (NPM)، وقيمة العائد على الأصول (ROA) عن الأداء التشغيلي للمصرف. وتم استخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة مثل الرافعة المالية، وحجم المصرف، وطبيعة العمل المصرفي (إسلامي، تقليدي) والتالي توضيح للنماذج الرياضية المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة:

النموذج الأول: نموذج القيمة السوقية المضافة (Market Value Added):

$$MVA_i = \beta_0 + \beta_1 OwnerLSh_i + \beta_2 BoardS_i + \beta_3 OwnerTL_i + \beta_4 IndBoard_i + \beta_5 ChSEO_i + \beta_6 Manager_i + \beta_7 FShSBoardN_i + \beta_8 FShSBoardM_i + \beta_9 FShSBoardC9_i + \beta_{10} FShSBoardE10_i + \beta_{11} Size_i + \beta_{12} FinaLev_i + \beta_{12} Is \& NonIs_i + \epsilon_i \quad \dots\dots\dots (1)$$

أن:

MVA_i: المتغير التابع: القيمة السوقية المضافة، للمصرف (i).

- OwnerLSh_i: المتغير المستقل الأول: نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم المصرف (i).
- BoardS_i: المتغير المستقل الثاني: حجم مجلس الإدارة للمصرف (i).
- OwnerTL_i: المتغير المستقل الثالث: نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم المصرف (i).
- IndBoard_i: المتغير المستقل الرابع: استقلالية أعضاء مجلس إدارة المصرف (i).
- ChSEO_i: المتغير المستقل الخامس: الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للمصرف (i).
- Manager_i: المتغير المستقل السادس: ملكية المديرون لأسهم المصرف (i).
- FShSBoardN_i: المتغير المستقل السابع: عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للمصرف (i).
- FShSBoardM_i: المتغير المستقل الثامن: عدد اجتماعات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للمصرف (i).
- FShSBoardC_i: المتغير المستقل التاسع: مستوى التأهيل العلمي لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للمصرف (i).
- FShSBoardE_i: المتغير المستقل العاشر: مستوى خبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للمصرف (i).
- Size_i: المتغير الضابط الأول: حجم المصرف (i).
- FinaLev_i: المتغير الضابط الثاني: الرافعة المالية للمصرف (i).
- Is&NonIs_i: المتغير الضابط الثالث: طبيعة العمل المصرفي (إسلامي، وتقليدي) للمصرف (i).

النموذج الثاني: نموذج العائد على الاستثمار (Return On Investment):

$$ROI_i = \beta_0 + \beta_1 OwnerLSh_i + \beta_2 BoardS_i + \beta_3 OwnerTL_i + \beta_4 IndBoard_i + \beta_5 ChSEO_i + \beta_6 Manager_i + \beta_7 FShSBoardN_i + \beta_8 FShSBoardM_i + \beta_9 FShSBoardC_i + \beta_{10} FShSBoardE_i + \beta_{10} Size_i + \beta_{11} FinaLev_i + \beta_{12} Is \& NonIs_i + \varepsilon_i \quad \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

ROI_i: المتغير التابع: العائد على الاستثمار، للمصرف (i).

النموذج الثالث: نموذج صافي هامش الربح (Net Profit Margin):

$$\begin{aligned}
NPM_i = & \beta_0 + \beta_1 OwnerLSh_i + \beta_2 BoardS_i + \beta_3 OwnerTL_i + \beta_4 IndBoard_i \\
& + \beta_5 ChSEO_i + \beta_6 Manager_i + \beta_7 FShSBoardN_i + \beta_8 FShSBoardM_i + \beta_9 FShSBoardC9_i \\
& + \beta_{10} FShSBoardE10_i + \beta_{10} Size_i + \beta_{11} FinaLev_i + \beta_{12} Is \& NonIs_i + \varepsilon_i
\end{aligned}
\tag{3}$$

حيث أن:

NPM_i : المتغير التابع: صافي هامش الربح، للمصرف (i).

النموذج الرابع: نموذج العائد على الأصول (Return On Assets):

$$\begin{aligned}
ROA_i = & \beta_0 + \beta_1 OwnerLSh_i + \beta_2 BoardS_i + \beta_3 OwnerTL_i + \beta_4 IndBoard_i \\
& + \beta_5 ChSEO_i + \beta_6 Manager_i + \beta_7 FShSBoardN_i + \beta_8 FShSBoardM_i + \beta_9 FShSBoardC9_i \\
& + \beta_{10} FShSBoardE10_i + \beta_{10} Size_i + \beta_{11} FinaLev_i + \beta_{12} Is \& NonIs_i + \varepsilon_i
\end{aligned}
\tag{4}$$

حيث أن: ROA_i : المتغير التابع: العائد على الأصول، للمصرف (i).

والجدول رقم (١) يوضح آلية قياس متغيرات الدراسة التابعة:

الجدول رقم (١) قياس متغيرات الدراسة التابعة

قياس المتغير	الرمز	المتغيرات		
		الأداء المالي	الأداء التشغيلي	المتغيرات التابعة
تم قياسها من خلال الفرق ما بين حاصل ضرب القيمة السوقية للسهم (سعر إغلاق السهم في نهاية العام) بعدد الأسهم المصدرة والمكتتب بها، وحاصل ضرب القيمة الاسمية للسهم بعدد الأسهم المصدرة والمكتتب بها.	MVA	القيمة السوقية المضافة		
وتم قياسه من خلال نسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية في نهاية العام.	ROA	العائد على الاستثمار		
وتم قياسه من خلال نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات خلال العام.	NPM	صافي هامش الربح		
وتم قياسه من خلال نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.	ROA	العائد على الأصول		

ويوضح الجدول رقم (٢) المتغيرات الضابطة التي تم استخدامها في نماذج الدراسة:

الجدول رقم (٢) قياس متغيرات الدراسة الضابطة

قياس المتغير	الرمز	المتغيرات	
		الضابطة	المتغيرات
اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركة.	Size	حجم الشركة	
الرافعة المالية، وتحسب من خلال قسمة مجموع الالتزامات على مجموع الأصول.	FinaLev	المديونية	
بحيث يعطى المصرف الإسلامي (١)، والمصرف التقليدي (٠).	Is&NonIs	طبيعة العمل المصرفي	

ويوضح الجدول رقم (٣) آلية قياس متغيرات الدراسة المستقلة الواردة في النماذج السابقة
الجدول رقم (٣) يوضح آلية قياس المتغيرات الدراسة المستقلة

قياس المتغير	الرمز	المتغير	
يجب ألا تزيد نسبة الملكية لأكثر مساهم على ٢٠% من الأسهم المصدرة، فإذا كانت نسبة الملكية لأكثر مساهم لا تفوق ٢٠% تعطى الشركة الرقم (١) وإلا تعطى (٠).	Owner LSh	نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة	٦
يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ٧ ولا يزيد عن ١٣ عضو، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى الرقم (١) وإلا تعطى الرقم (٠).	Sboard	حجم مجلس الإدارة	٧
يجب ألا تزيد نسبة الملكية لأكثر ثلاثة مساهمين في الشركة عن ٥٠% من مجموع الأسهم المصدرة، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى الرقم (١) وإلا تعطى الرقم (٠).	Owner TL	نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة	٨
يجب أن يتكون مجلس الإدارة من ٥٠% من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين، في حال تحقق ذلك يعطى الرقم (١) وإلا يعطى الرقم (٠).	IndBoa rd	استقلالية مجلس الإدارة	٩
يجب أن يكون هناك فصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، فإذا حققت الشركة هذا الشرط تعطى الرقم (١) وإلا تعطى الرقم (٠).	ChCEO	الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	١٠
يجب ألا تزيد ملكية المديرين في أسهم الشركة عن ٢٠% من أسهم الشركة المصدرة، فإذا تحقق هذا الشرط تعطى الشركة الرقم (١) وإلا تعطى الرقم (٠).	PMana ger	ملكية المديرين	١١
يتم قياسه من خلال عدد أعضاء (هيئة) لجنة الرقابة الشرعية في المصرف.	FShSB oardN	عدد أعضاء الهيئة الشرعية.	١٢
يمثل عدد الاجتماعات الدورية خلال العام الواحد لأعضاء الهيئة الشرعية.	FShSB oardM	عدد اجتماعات أعضاء الهيئة.	١٣

تقاس بمتوسط سنوات خبرة أعضاء الهيئة في مجال العمل الرقابي الشرعي بحيث تقسم إلى ثلاث مستويات أقل من خمسة (١)، من خمسة إلى عشرة (٢)، عشرة فأعلى (٣).	FShSB oardC	مؤهلات أعضاء الهيئة.		
يقاس بمستوى التحصيل العلمي بحيث يعطى (١) لدرجة البكالوريوس، (٢) لدرجة الماجستير، (٣) لدرجة الدكتوراة أو أعلى منها.	FShSB oardE	سنوات خبرة أعضاء الهيئة.		

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والتالي استعراض لنتائج اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى:

نصت فرضية الدراسة الأولى على: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لخصائص الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الخليجية"

وقد وجهت هذه الفرضية لاختبار اثر تعليمات الحاكمية المؤسسية في المصارف التي شملتها العينة بشكل عام على أدائها المالي، والتشغيلي دون التفريق بين المصارف الإسلامية والتقليدية، وعند استطلاع النتائج الإحصائية والتي يبينها الجدول رقم (٤) نلاحظ بأن تعليمات الحاكمية المؤسسية تؤثر على كل من معدل العائد على الاستثمار (ROI)، على صافي هامش الربح (NPM)، وعلى العائد على الأصول (ROA)، ولا تؤثر بشكل دال إحصائيا على القيمة السوقية المضافة؛ حيث وكما يظهر الجدول رقم (٤) فإن قيمة (F) بلغت للنموذج الأول المتعلق بقياس اثر تعليمات الحاكمية المؤسسية على القيمة السوقية المضافة (٠.٧٩٦) وهي

الجدول رقم (٤) نتائج اختبار فرضيات الدراسة

Variable	Ordinary Least Squares			
	Model 1 MVA	Model 2 ROI	Model 3 NPM	Model 4 ROA
Independent variables:				
OwnerLSh	-0.355 (0.711)	1.768** (0.000)	-0.280 (0.353)	1.506** (0.000)
Sboard	-0.486 (0.194)	-0.052 (0.394)	-0.265 (0.034)	-0.125 (0.137)
OwnerTL	0.666	-1.900**	0.276	-1.611*

	(0.488)	(0.000)	(0.357)	(0.000)
<i>IndBoard</i>	0.403	-0.200**	-0.882*	-0.392*
	(0.234)	(0.004)	(0.000)	(0.000)
<i>ChCEO</i>	-0.279	0.019	-0.004	0.011
	(0.441)	(0.758)	(0.968)	(0.890)
<i>PManager</i>	0.170	0.079	-0.014	0.096
	(0.606)	(0.176)	(0.894)	(0.206)
<i>FShSBoardN</i>	-1.878	0.082	0.507	0.363
	(0.193)	(0.084)	(0.252)	(0.252)
<i>FShSBoardM</i>	1.209	0.407	0.550	0.512
	(0.359)	(0.899)	(0.189)	(0.096)
<i>FShSBoardC</i>	0.034	0.022	0.205	-0.121
	(0.974)	(0.434)	(0.530)	(0.605)
<i>FShSBoardE</i>	0.277	-0.197	-0.682	-0.501
	(0.850)	(0.125)	(0.155)	(0.145)
Control variables:				
Bank size	0.673	0.043	0.173	-0.035
	(0.157)	(0.575)	(0.235)	(0.728)
Financial Leverage	0.092	-0.005	-0.080	-0.010
	(0.826)	(0.946)	(0.539)	(0.911)
Islamic/ Non Banks	-0.619	0.730	0.744	0.391
	(0.791)	(0.087)	(0.316)	(0.456)
<i>F</i> -statistic	0.796	54.191**	15.562**	31.143**
<i>p</i> -value	(0.656)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
R-Square	0.713	0.993	0.976	0.988
Adjusted R-Square	0.509	0.986	0.953	0.976

اختبار T-test للأعلى، و (*p*-value) للأسفل/ قيمة t المجدولة عند درجات حرية df=218 ومستوى ٥% هي ١.٦٥٨

** ذات دلالة إحصائية عند ١%، و * ذات دلالة إحصائية عند ٥%.

وهذا يعني بأن خصائص الحاكمية المؤسسية في المصارف الخليجية لا تؤثر على قيمتها السوقية المضافة، وكذلك لا يوجد أي أثر للمتغيرات الضابطة في التأثير على القيمة السوقية

المضافة للمصارف حيث بلغت قيمة الـ (Sig) عند مستوى (٥%) (٠.٦٥٦) وهي في هذه الحالة تعني بان متغيرات النموذج لا تؤثر بشكل دال إحصائيا على القيمة السوقية المضافة.

أما فيما يتعلق بأثر خصائص الحاكمية المؤسسية على العائد على الاستثمار (ROI) (النموذج الثاني) فقد أظهرت النتائج الإحصائية بان خصائص الحاكمية تؤثر وبشكل ذو دلالة إحصائية على قيمة العائد على الاستثمار إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (٥٤.١٩١) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى (٥%) وبلغت الـ (Sig) عند نفس المستوى (٠.٠٠٠) وهذا يعني بأنه خصائص الحاكمية المؤسسية في المصارف الخليجية تؤثر بشكل دال إحصائيا في العائد على الاستثمار.

وأما فيما يتعلق باختبار أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء التشغيلي فقد أظهرت نتائج اختبار نموذج الدراسة الثالث الذي يتناول اثر خصائص الحاكمية المؤسسية على صافي هامش الربح وحسبما يظهر الجدول رقم (٤) فقد أثرت خصائص الحاكمية المؤسسية على (NPM) فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة عند مستوى معنوية (٥%) حوالي (١٥.٥٦١) وهي اكبر من قيمتها المجدولة عند نفس المستوى، وهذا يعني بأن خصائص الحاكمية المؤسسية تؤثر على قيمة صافي هامش الربح وبدلالة إحصائية إذ بلغت قيمة الـ (Sig) عند نفس مستوى الاختبار (٠.٠٠).

وعند اختبار اثر الحاكمية المؤسسية على العائد على الأصول (ROA) والتي تم اختبارها بالنموذج الرابع فقد تبين من خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد بأن قيمة (F) والواردة في الجدول رقم (٤) بلغت (٣١.١٤٣) عند مستوى معنوية (٥%) وهي أعلى من قيمتها المجدولة عند نفس المستوى، مما يعني وجود أثر لخصائص الحاكمية المؤسسية في العائد على الأصول، وهو أثر دال إحصائيا إذ بلغت قيمة الـ (Sig) (٠.٠٠).

بناء على النتائج السابقة فإنه يمكننا القول بأن خصائص الحاكمية المؤسسية أثرت وبشكل فعال على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء وبدرجة متفاوتة إذ إن درجة تأثير بعض خصائص الحاكمية المؤسسية وحسبما يظهر الجدول رقم (٤) كانت مختلفة من خاصية إلى أخرى وذلك تبعا لالتزام المصارف بالتطبيق وحسبما يظهر الجدول رقم (٥) وهذا يعني وجود ضعف في النظام الرقابي المصرفي على المصارف العاملة، إذ لم يتم مثلا توجيه أي مخالفات لهذه المصارف بعدم التزامها بتعليمات الحاكمية المؤسسية، ولم تعطى مهلة لتصويب أوضاعها وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (الخناق، ٢٠٠٩ و زريقات، ٢٠١١) والتي أشارت إلى وجود تفاوت في مفهوم وتطبيق الحاكمية المؤسسية.

الجدول رقم (٥) نسب تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية لمفردات العينة

المصارف التي لم تحقق الشرط		المصارف التي حققت الشرط		خصائص الحاكمية المؤسسية
Frequency' (0)		Frequency' (1)		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
79	19	21	٥	OwnerLSh
12.5	3	87.5	21	Sboard
75	18	25	6	OwnerTL
96	23	4	1	IndBoard
12.5	3	87.5	21	ChCEO
37.5	9	62.5	15	PManager

اختبار الفرضية الثانية:

نصت فرضية الدراسة الثانية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة العمل المصرفي – إسلامي، تقليدي- على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الخليجية".

وقد وجهت هذه الفرضية لاختبار اثر طبيعة العمل المتمثل بكون المصرف يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، أو انه مصرفا تقليديا، بحيث إن المصارف الإسلامية تفرض مزيدا من الإجراءات والتي يمكن النظر إليها على أنها تعليمات للحاكمية المؤسسية الإسلامية (الخناق، ٢٠٠٩).

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي والمتعلقة بالمتغير الضابط الثالث (Islamic/ Non Islamic) الواردة بالجدول رقم (٤) بان طبيعة العمل المصرفي سواء كانت إسلامي أو غير إسلامي لا تؤثر على نماذج الدراسة المرتبطة بالأداء المالي والتشغيلي للمصارف الإسلامية.

حيث أن قيمة (F) المحسوبة للنماذج الأربعة كانت أقل من قيمتها الجدولية، وقيمة الـ (Sig) للنماذج الأربعة عند المتغير الضابط الخاص بأثر طبيعة العمل كان أكبر من ٥% و عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية أي انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة العمل المصرفي – إسلامي، وتقليدي- على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الداخلة بالعينة.

ويرى الباحثان بأن هذا يعود إلى جملة من الأسباب منها اقتصار العمل المصرفي الإسلامي على بعض من الصيغ التمويلية وما يصاحبه من ارتفاع في تكاليف الخدمات المالية الإسلامية وبالتالي زيادة العوائد المدفوعة للمستثمرين وانخفاض أرباح المصارف الإسلامية تحت ضغط المحافظة على الزبائن، وكذلك توسع المصارف الإسلامية في بعض الصيغ الإسلامية من أجل توفير السيولة كالتورق مثلا مما ينعكس سلبا على ربحية المصارف الإسلامية في حال تعثر

المدين عن السداد (الحكيم والعطيات، ٢٠٠٩). الأمر الذي من شأنه أن يقارب ما بين نتائج البنوك الإسلامية والتقليدية خصوصا كون الخدمات الائتمانية في المصارف الإسلامية تعاني من المخاطر المتعلقة بالبيئة المصرفية المحيطة فمثلا ارتفاع درجة مخاطر الائتمان العقاري في دولة ما سيؤثر على القطاع المصرفي ككل نتيجة لانخفاض الطلب على العقارات، مما يؤدي إلى انعدام تأثير طبيعة نوع العمل على المؤشرات المالية للمصارف (نزال و جبر، ٢٠٠٩).

النتائج العامة:

بالاعتماد على ما سبق فإنه يمكننا التوصل إلى النتائج العامة التالية:

١- تؤثر الحاكمية المؤسسية المطبقة في المصارف الخليجية على الأداء المالي والتشغيلي وبنسب متفاوتة بحسب مستوى التطبيق المتبع من قبل المؤسسة نفسها.

٢- لا تختلف البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث درجة تأثير خصائص الحاكمية المؤسسية على أدائها المالي والتشغيلي.

التوصيات:

بناء على ما سبق فإن الباحثان يوصيان الجهات المنظمة للعمل المصرفي بشكل عام:

١- بضرورة زيادة الدور الرقابي الذي تمارسه على المصارف، وتفعيل تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن المصارف المركزية بشكل أكثر وضوحا لما للحاكمية المؤسسية من أثر مهمة على السعر السوقي للشركات وعلى القرارات الاستثمارية للمستثمرين، وعلى الأداء المالي والتشغيلي للمصارف مما ينعكس على تعظيم قيمة المؤسسة وينمي المسؤولية الاجتماعية.

٢- ضرورة تفعيل تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الإسلامية، والتي تعتبر ميزة تنافسية للمصارف الإسلامية تمكنها من جذب مزيد من الاستثمارات دون الحاجة إلى السعي نحو تطوير وتحوير العمليات المصرفية التقليدية وصبغها بالصبغة الإسلامية (ندوة البركة، ٢٠٠٧)، مما يسهم في إبراز الوجه المشرق للعمل المصرفي الإسلامي الإبداعي الشرعي.

٣- ضرورة توعية المجتمع بأهمية الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفقتها تمثل تطبقا عمليا معاصر للنظرية الاقتصادية الإسلامية.

المراجع:

- أحمد زكريا صيام، ٢٠٠٩، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، *مجلة علوم انسانية*، السنة السابعة، العدد ٤٢، الأردن.
- أحمد مهدي بلوفي، ٢٠٠٨، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني: ٦٩-٩٣.
- توفيق عبد الجليل، وأحمد حسن، ٢٠٠٥، تمويل الاستثمار من وجهة نظر المقترضين: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية الأردنية، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الأول: ٢٩-٤٦.
- جمال الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، وإبراهيم رزق الله، ٢٠٠٩، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية. أبو ظبي: *صندوق النقد العربي*، دراسات اقتصادية.
- حسني الخولي، ٢٠٠٩، تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي: التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية، ورقة عمل مقدمة للقاء العلمي: انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها، *الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل*، رابطة العالم الإسلامي.
- سناء عبدالكريم الخناق، ٢٠٠٩، حوكمة المؤسسات المالية دورها في التصدي للأزمة المالية: التجربة الماليزية، ورقة عمل: مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، للفترة ١٠-١١ نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، ٢٠٠٨، نحو نموذج لمعدل العائد في الاقتصاد الإسلامي، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني: ٣-٢٨.
- عبد الرزاق سعيد بلعباس، ٢٠٠٩، ما معنى الأزمة؟، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز: ٢٥-١.
- عبدالله إبراهيم نزال، ورائد جميل جبر، ٢٠٠٩، إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الانتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل: مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، للفترة ١٠-١١ نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

عمر الجعيدي، ٢٠٠٧، مستوى الحاكمية المؤسسية مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات: دراسة تطبيقية لنموذج Credit Lyonnais Securities Asia على الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

قاسم محمد زريقات، (٢٠١١). "أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، المجلد (٧)، العدد (٢)، ص. ٢٢٧-٢٠٩.

كمال رزيق، وخالد الخطيب، ٢٠٠٩، إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل: مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، للفترة ١٠-١١ نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

محمد عمر شابرا، الأزمة المالية العالمية هي يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها؟، ترجمة رفيق يونس المصري، فصل من كتاب: الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلي: جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي: ٢٦-٣٨.

محمود الوادي، إبراهيم خريس، وحسين سمحان، ٢٠٠٩، دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية، ورقة عمل: مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، للفترة ١٠-١١ نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

منير سليمان الحكيم، وإبراهيم سالم العطيات، ٢٠٠٩، دور مؤسسات البنية التحتية ا لداعمة للجهاز المصرفي الإسلامي في منع المساهمة بالأزمة والتخفيف من آثارها، ورقة عمل: مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، للفترة ١٠-١١ نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

نبيل دحدح، ٢٠١٠، تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة على أوضاع الماليّة العامة في الدول العربيّة المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية.

ندوة البركة الثامنة والعشرون، ٢٠٠٧، قرارات وتوصيات ندوة البركة الثامنة والعشرون للاقتصاد الإسلامي، التوصية الثانية، للفترة ١٦-١٧ سبتمبر ٢٠٠٧، جدة

هاني الحوراني، ٢٠٠٩، حاكمية الشركات ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ورقة عمل: مؤتمر مواطنة الشركات والمؤسسات والمسؤولية الاجتماعية، للفترة ٢٤-٢٥ يونيو، صنعاء. دليل المحاسبين،

هناء الحنيطي، وملك خصاونة، ٢٠٠٩، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة المالية، ورقة عمل: مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، للفترة ١٠-١١ نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

Brown, L., & Caylor, M., 2004. .Corporate Governance and Firm Performance., **Working Paper Georgia State University.**

Čihák, M., & Hesse, H. 2008. Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis, Working Paper, *International Monetary Fund.*

Fadzlan, S.,& Muhd-Zulhibri, A.M, 2008. Bank Ownership, Characteristics, and Performance: A Comparative Analysis of Domestic and Foreign Islamic Banks in Malaysia, **JKAU: Islamic Econ.**, Vol. 21 No. 2, pp: 3-36.

MacMillan, K. & Downing, S., 1999. **Governance and performance, Journal of General Management 24 (3): 11-21.**

Coombes, P. and Wong, S. C.-Y. 2004 'Why Codes Of Governance Work', **McKinsey Quarterly 2: 48-53.**